

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٥ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على اتفاقية مزايا وحصانات الجامعة الدولية التي تستخدم اللغة الفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية مزايا وحصانات الجامعة الدولية التي تستخدم اللغة الفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية الموقعة في القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢ وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٤١٠ (١٥ أبريل سنة ١٩٩٠) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجاسته المعقودة في ٢٦ شوال سنة ١٤١٠

الموافق ٢١ مايو سنة ١٩٩٠

اتفاقية

بشأن مزايا وحصانات الجامعة الدولية التي تستخدم اللغة الفرنسية
لخدمة التنمية الأفريقية

حيث أنه من الضروري للجامعة الدولية التي تستخدم اللغة الفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية المنشأة بموجب البروتوكول الموقع في داكار بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٩ أن تتمتع في الدولة المقامة على أراضيها بالأهلية القانونية اللازمة لقيامها بمهامها تحقيقاً لأهدافها.

وحيث أنه من الضروري أن تتمتع الجامعة ومجلس إدارتها ومجلسها العلمي ومديرها وهيئة التدريس بها والخبراء بالمزايا والحصانات اللازمة لتحقيق الأهداف العلمية والأكاديمية التي قامت الجامعة لتحقيقها .

ولما كان مقر الجامعة هو مدينة الاسكندرية بجمهورية مصر العربية ، وحيث أن المادة الثانية من البروتوكول تنص على أن " تتمتع الجامعة - على الاقليم المصري - بمعاملة تماثل معاملة المكاتب والبعثات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وعمليات بنك التنمية الأفريقي " .

كما أن المادة الثالثة تنص على أن " تحدد اتفاقية المقر - المقرر إبرامها بين رئيس الجامعة ووزارة الخارجية المصرية - نطاق الحقوق والامتيازات والحصانات المالية التي تنص عليها المادة ٢ من البروتوكول .

فقد عقدت حكومة جمهورية مصر العربية والجامعة الدولية التي تستخدم اللغة الفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية (الجامعة) الاتفاق التالي والذي ينظم المزايا والحصانات التي تمنحها جمهورية مصر العربية (دولة المقر) إلى الجامعة الدولية التي تستخدم اللغة الفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية .

(مادة ١)

الشخصية القانونية للجامعة

تتمتع الجامعة بشخصية قانونية كاملة ويكون لها بصفة خاصة الحق فيما يلي :

(١) حق التعاقد بما في ذلك حق تملك الأموال المنقولة والعقارية والتصرف فيها .

(ب) حق التقاضى والقيام بالإجراءات القانونية فيما يتعلق بأموالها الثابتة والمنقولة .

(مادة ٢)

أملاك وأموال الجامعة

”تقوم حكومة دولة المقر بمنح أملاك وأموال الجامعة الحصانات والمزايا المبينة فيما بعد ، على أن منح هذه الحصانات والمزايا قصد به ضمان حسن سير العمل بالجامعة وعليها أن تراعى فى مباشرة الحقوق المنوحة لها ما تقدم بها حكومة دولة المقر من ملاحظات طالما كانت لا تمس مصالح الجامعة مباشرة “ .

(١) تكون حرمة مقر الجامعة ومبانيها مصانة ولا تخضع لإجراءات التفتيش أو الاقتحام أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية أو أى شكل آخر من أشكال الحجز بإجراء تنفيذى أو تشريعى أو إدارى .

(ب) تكون أموال الجامعة وأموالها حيثما كانت وأيا كان أحوالها مصونة ولا تخضع لأى شكل من أشكال الحجز أو الاستيلاء أو المصادرة أو لأى شكل آخر من التدخل بإجراء تنفيذى وذلك ما لم يكن قد صدر حكم نهائى ضد الجامعة فى هذا الشأن .

(ج) تكون حرمة محفوظات الجامعة وكافة الوثائق التى تخصها أو التى تحتفظ بها مصونة ولا يجوز انتهاكها أينما كانت .

(د) تعفى مراسلات واتصالات الجامعة بجميع الوسائل وبجميع الجهات من جميع أشكال القيود والرقابة ، وتيسر دولة المقر وسائل الاتصال المناسبة للجامعة وعلى نفقة الجامعة .

(مادة ٣)

الإعفاء من الضرائب

تعفى الجامعة وإيراداتها وموجوداتها وأملاكها من :

(١) جميع الضرائب المباشرة والرسوم إلا ما كان يفرض منها مقابل خدمات فعلية .

(ب) الضرائب التى تفرض على المرتبات والمكافآت التى تدفعها لأعضائها وموظفيها العاملين بها غير المصريين .

- (ج) لا تتمتع الجامعة بالإعفاء بالنسبة لضريبة الاستهلاك أو الضرائب المقررة على بيع المنقولات والعقارات إذا ما كانت الجامعة هي البائع .
- (د) لا يسرى الإعفاء المقرر للجامعة بالنسبة للبائع في حالة ما إذا كانت هي المشتري .

(مادة ٤)

الإعفاء من الرسوم الجركية

(١) تعفى الجامعة من الرسوم الجركية وضريبة الاستهلاك وغيرها من الرسوم المفروضة بالنسبة للإستيراد من الخارج، وكذا من القيود التي قد تكون مفروضة على الاستيراد وذلك بالنسبة لما تستورده من معدات وأجهزة وأدوات لازمة لأعمالها ونشاطها العالمي والأكاديمي .

(ب) تعفى الجامعة من الرسوم الجركية المقررة على عدد محدد من سيارات الركوب ووسائل النقل يتم الاتفاق عليه مع وزارة الخارجية في كل حالة على حدة وبشرط أن تكون تلك السيارات لازمة لأنشطة الجامعة ، ولا يجوز التصرف في هذه السيارات بالبيع قبل مضي ثلاث سنوات على تاريخ دخولها البلاد وبعد مصادق الرسوم الجركية المقررة عليها ، ولكن يجوز للجامعة إعادة تصديرها .

(مادة ٥)

الكتب والنشرات والمطبوعات

(١) تعفى الكتب والنشرات والمطبوعات التي تصدرها الجامعة والخاصة بنشاطها العلمي والأكاديمي من كافة الضرائب والرسوم ، وكذا من القيود المفروضة على المواد المطبوعة أو المنشورة في دولة المقر .

(ب) تلتزم الجامعة بصفة عامة بالحفاظ على القيم الاجتماعية والمثل السائدة وبصفة خاصة بإطار النظام العام الساري في دولة المقر وذلك بالنسبة لكل ما تصدره من كتب ونشرات ومطبوعات .

(مادة ٦)

المزايا والحصانات

- (١) يتمتع أعضاء مجلس إدارة الجامعة ورئيسها وأعضاء مجلها العلمي وهيئة التدريس بها والخبراء الزائرون وعدد من كبار الموظفين الذين يتفق بشأنهم بين الجامعة ودولة المقر بالحصانة القضائية بالنسبة لما يحدرونهم بصفتهن هذه وفي إطار عملهم بالجامعة .
- (ب) يعنى العاملون بالجامعة من قيود الإقامة والتسجيل المفروضة على الأجانب .
- (ج) يعنى العاملون بالجامعة من غير المصريين من القيود المفروضة على النقد بالنسبة للتحويل وذلك بالنسبة لما يتقاضونه من الجامعة من مرتبات أو مكافآت أو غيرها .
- (د) تقوم حكومة دولة المقر بمنح الطلاب الدارسين بالجامعة التسهيلات اللازمة الخاصة بتسجيل الإقامة وذلك بناء على خطاب يوجه من رئيس الجامعة الى الجهات المختصة في دولة المقر .
- (هـ) يعنى أعضاء مجلس إدارة الجامعة ورئيسها وأعضاء مجلها العلمي وهيئة التدريس بها من غير المصريين من الرسوم الجمركية وضريبة الاستهلاك بالنسبة لسيارة ركوب واحدة والأمتعة والمتعلقات الشخصية لكل منهم على أن ترد خلال الستة أشهر التالية لتاريخ قدومهم وذلك لمرة واحدة ولا يجوز التصرف في الأمتعة أو السيارة بالبيع قبل مضي ثلاث سنوات وبشرط دفع الرسوم الجمركية المستحقة .

(مادة ٧)

استخدام المزايا والحصانات والتنازل عنها

- (١) تمنح الحصانات والامتيازات والإعفاءات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بهدف تسهيل وحسن سير النظام بالجامعة تحقيقاً لأهدافها ، ويجوز للجامعة أن تنازل عن الحصانات أو الامتيازات أو الإعفاءات سواء بالنسبة للجامعة

أو بالنسبة لأي من العاملين بها والمتمتعين بتلك المزايا والحصانات وذلك في الحالات التي يرى فيها رئيس الجامعة أن الحصانة قد تعرقل سير العدالة وأنه يمكن رفعها دون الإضرار بمصالح الجامعة .

(ب) تتعاون الجامعة مع الجهات المختصة بدولة المقر بما يكفل حسن سير العدالة وتنفيذ القوانين واللوائح والنظم السارية في دولة المقر ، ومنع إساءة استخدام المزايا والحصانات والإعفاءات الممنوحة .

(ج) في حالة إساءة استخدام المزايا والحصانات والإعفاءات المذكورة تقوم دولة المقر باتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المسئول عن ذلك بعد الاتصال بالجامعة .

(مادة ٨)

احترام قوانين دولة المقر

(١) تلتزم الجامعة والعاملون والدارسون بها بالاحترام الكامل لكافة القوانين واللوائح والنظم السارية في دولة المقر .

(ب) تسري كافة القوانين واللوائح والنظم المصرية على الجامعة وأعضائها وموظفيها والدارسين بها وذلك بالنسبة لكل ما لا تنظمه هذه الاتفاقية .

(ج) تسري الأحكام الواردة بقوانين العمل المصرية وذلك فيما يتعلق بالتأمينات والمعاشات ومكافآت نهاية الخدمة وخلافة من حقوق العمال وذلك بالنسبة للعاملين المصريين بالجامعة .

(مادة ٩)

تسوية المنازعات

تقوم الجامعة بإتخاذ الإجراءات المناسبة لحل المنازعات المتعلقة بالعقود الخاصة ، وفي حالة استمرار أي نزاع دون حل لمدة أكثر من سنة من تاريخ إثارته مع الجامعة ، يكون من حق الأطراف الإلتجاء للقضاء المصري لحله .

(مادة ١٠)

سريان الاتفاق

١ - يبدأ سريان هذا الاتفاق بعد إستكمال الإجراءات الدستورية اللازمة للموافقة عليه في جمهورية مصر العربية .

٢ - يسرى هذا الاتفاق لمدة عشر سنوات ، ويجدد تلقائيا لمدة مماثلة ما لم يطلب أى من الطرفين كتابة إنتهائه وذلك قبل نهاية مدة السريان بسنة على الأقل .

حرر في القاهرة ، يوم / / ١٩٨٩ ، من نسختين أصليتين بكل من اللغتين العربية والفرنسية ، ولكل من النسختين نفس الحجية ، وتودع نسخة لدى كل طرف من طرفي هذا الاتفاق .

عن

الجامعة الدولية التي تستخدم اللغة الفرنسية

لخدمة التنمية الأفريقية

بيير تاباتونى

رئيس الجامعة

عن

جمهورية مصر العربية

دكتور / بطرس بطرس غالى

وزير الدولة للشئون الخارجية

وزارة الخارجية

قرار رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٥/٤/١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية منازيا وحصانات الجامعة الدولية التي تستخدم اللغة الفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية بين جمهورية مصر العربية والجامعة الدولية الموقعة في القاهرة بتاريخ ٢/١١/١٩٨٩ ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢١/٥/١٩٩٠ ؛

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩/٤/١٩٩٠ ؛

قرر :

(مادة وحيدة)

تنشر في الجريدة الرسمية اتفاقية منازيا وحصانات الجامعة الدولية والتي تستخدم اللغة الفرنسية لخدمة التنمية الأفريقية الموقعة بين جمهورية مصر العربية والجامعة الدولية بتاريخ ٢/١١/١٩٨٩ .

ويعمل بها اعتبارا من ٢٥/٦/١٩٩٠ .

صدر بتاريخ ٢٥/٦/١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . احمد عصمت عبد المجيد